

الكتب هو الذي لا يعرف نسبه في البلدة التي هو فيها ومختار المحققين من شيوخ الهيرية
 وغيرهم انه الذي لا يعرف نسبه في مولده ومسقط رأسه بدليل الوفاة علي ان
 الحاصل المسببه ولها ثابت النسب فاذا ثبت نسب المجلد الخارج من دار الحرب
 باعتبار كونه من النكاح لا السفاح فلا بد يثبت نسب الشخص الخارج منها
 اولي فالجلب انما يكون مجهول النسب اذ لم يعرف نسبه في مولده ووطنه الاصلي
 فيعتق ويثبت نسبه جليبا اي مجلوبا من دار الحرب او مولدا في دار الاسلام
 قال في الكافي ولا فرق بين ان يكون جليبا او مولدا لان صفة دعوة المولي باعتبار
 الملك وحاجة المهورك الي النسب وقال في الكفاية قوله جليبا انما يصح اذا كان
 جليبا غير ثابت النسب في مولده فلا يثبت نسبه من مولده ولهذا قلت هاهنا غير
 ثابت في مولده ولو قال لعبد هذا بنتي اولامته هذه ابني قبل هره علي هذا الخلاف
 وقيل لا يعتق بالاجماع لان المشار اليه ليس من جنس المسمى كذا اي كما يعتق بقوله
 هذا ابني علي الخلاف يعتق بقوله هذا ابني واي بطريق المجاز كما ذكره لا هذا
 اي حيث لا يعتق به في ظاهر الرواية يعني اذا وجد الابوة والامومة في الملك
 كانتا موجبتين للعقود بلا واسطة فيكون الحرية لازمة لهما فصاح المجاز
 بلا ذكر واسطة بخلاف الاخوة لانها لا يكون الا بواسطة الاب او الام لانها
 عبارة عن مجاورة في صلب او رحم وهذه الواسطة غير مذكورة ولا يوجب لهذه
 الكلمة في الملك بدون هذه الواسطة فاذا لم تذكر في الكلام لعدم صحة المجاز
 الا اذا كان من النسب او الاب او الام قال في المبسوط ان اختلاف الروايتين
 في الاخ انما كان اذا ذكره مطلقا بان قال هذا ابني لابي ولا يي يعتق بل يتردد

لا بد

لان مطلق الاخوة مشتركة وقدير الاخوة في الدين قال الله تعالى انما
 المؤمنون اخوة والمشترك لا يكون حجة فاما اذا قيد ما ذكر فتعين المراد فان
 قيل البتة ايضا مشتركة بين النسب ورضاع فكيف يثبت العتق باطلاق
 قوله هذا ابني قلنا مثل هذا المجاز لا يعارض الحقيقة فاذا امتنع بصار
 الي مجاز يكون بينه وبينها علاقة وهو هذا حر والحرية لازمة للبتة فيكون
 الانتقال من الملزوم الي اللازم كذا اي كقول هذا ابني هذا جدي حيث لا يعتق
 الا اذا قال ابواي فان هذا الكلام لا يعقد العتق الا بواسطة اذ لا موجب
 له في الملك الاية كما سبق ثم لما ذكر العتق الحاصل بالاعتناق الاختياري
 اراد ان يذكر العتق الحاصل بلا اختيار قول من ملك مبتدأ خبره قوله
 الذي عتق عليه ذارحم الرحم في الاصل دعاء الولد في بطن امه وسميت
 القرابة من جهة الولاد رحما ومنه ذوالرحم محرم المحرمان شخصان لا يجوز
 النكاح بينهما لو كان احدهما ذكرا والاخر انثى وهو صفة ذارحمه للجواز والاصل
 قوله فيه قوله صلى الله عليه وسلم من ملك ذارحم محرم منه فهو حر واللفظ
 بعمومه يتناول كل قرابة موكدة بالمحرمة ولا ركانت وغيره ولا فرق
 بين ما اذا كان المالك مسلما او كافرا في دار الاسلام لعموم العلة والمكاتب انا
 اشتراخاه لا يكتب عليه اذ ليس له ملك بقدره علي الاعتناق واللزوم عند
 القدرة ولو وصلية كان المالك صبيبا او مجنونا حتى يعتق القريب عليهما
 عند الملك اذ يعتق به حق العبد فستأبه النفقة او اعتق عطف علي ملك
 لوجه الله تعالى او للشيطان او للمصنم فانه ايضا يعتق لو جرد ركن الاعتناق